JOURNAL OF FINANCE & CORPORATE GOVERNANCE
ISSN 2602-5655
Vol. 4, No. 1 (Oct 2020)

OEB Univ. Publish. Co.

دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية.
دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي.

محمد كريم قروف [a★]، حنان خنتوش [b]

a. Guerrouf.karim@univ-oeb.dz، أستاذ محاضر أ ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر
b. hkhentou17@gmail.com، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر

Received date: 12/ 04/2020, Accepted date: 11/ 04/2020, online publication date: 31/ 10/2020

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام الحوكمة البنكية ومبادئها ومدى التزام البنوك بتطبيق هذه المبادئ لتساعدها في تطوير إدارة المخاطر البنكية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 30 مفردة من موظفي وعمال وكالات بنكية لولاية أم البواقي، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الأساس النظري للدراسة والاستقرائي في الجانب التطبيقي لاختبار أثر تطبيق مبادئ الحوكم في تطوير إدارة المخاطر البنكية، واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان تضمن المحور الأول مبادئ الحوكمة والمحور الثاني احتوى على عبارات إدارة المخاطر، وذلك وفق مقياس ليكارت الخماسي، ولاختبار الفرضيات إستخدم العديد من الأساليب الإحصائية كمعاملات الانحدار البسيط ومعامل الفا كرونباخ لقياس ثبات الدراسة، وقد خلصت هذه الدراسة الى أن أفراد العينة المستجوبة يعتبرون أن الوكالات البنكية محل الدراسة تهتم بجميع مبادئ الحوكمة البنكية لأن كل المبادئ حققت نتائج معنوية.

الكلمات الدالة: الحوكمة المصرفية، المؤسسات البنكية، إدارة المخاطر.

تصنيفات (JEL): G21، G32، G34.

1. المقدمة

لقد تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية المتعاقبة التي مست البعض من الدول، وما نتج عن هذه الازمات من تداعيات وآثار سلبية على الاقتصاد العالمي ككل.

★ **المؤلف المرسل:** محمد كريم قروف، Guerrouf.karim@univ-oeb.dz.

ولقد أرجع الخبراء أهم أسباب تلك الأزمات المصرفية إلى تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى. ومما لاشك فيه أن تزايد سرعة العولمة المالية وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على المستوى العالمي الذي استتبعه استحداث أدوات مالية جديدة والتوسع في استخدامها قد زاد من حجم وتنوع المخاطر المصرفية، وهو ما تطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة المخاطر ووضع القوانين الجديدة، ونظم الإشراف للمحافظة على سلامة النظام البنكي، وهذا ما أدى إلى زيادة تركيز الاهتمام على تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك، لقياس المخاطر والسيطرة عليها للمحافظة على استقرار البنوك ومن ثم الاستقرار الاقتصادي للدولة.

1.1 إشكالية الدراسة:

إن معرفة المخاطر وتقويمها وادارتها أصبح يمثل الأهم بالنسبة لنجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها، وربما كان ذلك يشكل الدافع الأقوى لقيام لجنة بازل بإصدار العديد من الإرشادات الخاصة بإدارة كل نوع من أنواع المخاطر. هذا بالإضافة إلى القواعد الخاصة بالحوكمة لضمان إدارة المخاطر البنكية بصورة سليمة. فالهدف من مبادئ الحوكمة المصرفية هو دفع المديرين نحو تعظيم قيمة المنشأة من خلال تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء ورفع مستواه، بمعنى تحقيق الأهداف المسطرة والنتائج المتوقعة وذلك بمستوى معين من الموارد أو التكلفة الضرورية. ومن هنا، تتضح إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي الآتي:

هل يوجد أثر لتطبيق الحوكمة البنكية في إدارة المخاطر بالوكالات البنكية محل الدراسة؟.

وحتى يتيسر لنا السيطرة على جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1.1.1 هل يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ توفر إطار فعال للحوكمة البنكية وتقليل المخاطر بالمؤسسات البنكية محل الدراسة ؟.

2.1.1 هل يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية وتقليل المخاطر بالمؤسسات البنكية محل الدراسة ؟.

3.1.1 هل يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ الاعتراف بدور وحقوق أصحاب المصالح وتقليل المخاطر بالمؤسسات البنكية محل الدراسة ؟.

4.1.1 هل يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ الإفصاح والشفافية وتقليل المخاطر بالمؤسسات البنكية محل الدراسة ؟.

5.1.1 هل يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتقليل المخاطر بالمؤسسات البنكية محل الدراسة ؟.

2.1 فرضيات الدراسة:

قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تم طرح الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التي سيتم إثبات صحتها في البحث:

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

- **الفرضية الرئيسية:** يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر للوكالات البنكية محل الدراسة (BNA, CPA, CNEP) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

1.2.1 يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ توفر إطار فعال للحوكمة البنكية وتقليل المخاطر بالوكالات البنكية محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2.2.1 يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية وتقليل المخاطر بالوكالات البنكية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3.2.1 يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ الاعتراف بدور وحقوق أصحاب المصالح وتقليل المخاطر بالوكالات البنكية محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

4.2.1 يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ الإفصاح والشفافية وتقليل المخاطر بالوكالات البنكية محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

5.2.1 يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتقليل المخاطر بالوكالات البنكية محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3.1 أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

1.3.1 الوقوف على المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة البنكية؛

2.3.1 إبراز أهمية ودور تطبيق مبادئ الحوكمة في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية أداء البنوك؛

3.3.1 معرفة نوع العلاقة والأثر بين مبادئ الحوكمة البنكية وإدارة المخاطر البنكية بالبنوك في الجزائر.

4.1 منهج الدراسة:

وفقا للإشكالية المطروحة سلفا والفرضيات الموضوعة من خلالها وفي ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لمثل هذه الدراسات. وذلك من خلال وصف كل متغيرات الدراسة والمتمثلة في الحوكمة البنكية، تقليل وادارة المخاطر وفعالية الأداء للبنوك، وكذا وصف وتحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، وهذا قصد الانتقال إلى الجانب التطبيقي الذي تم الاعتماد ضمنه على المنهج الاستقرائي من أجل إختبار أثر لتطبيق الحوكمة المصرفية في تقليل وإدارة المخاطر للمؤسسات البنكية محل الدراسة، مستخدمين أداة الاستبيان باعتبارها أداة من أدوات جمع المعلومات والبيانات، كما تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي من أجل التحليل الإحصائي وإجراء الاختبارات، وذلك باستخدام برمجية (SPSS) لأنها الأنسب لمعالجة بيانات الاستبيان.

5.1 مراجعة الأدبيات:

يمكن أن نذكر بعض الدراسات السابقة التي تمحورت حول عرض وتحليل موضوع الحوكمة المصرفية وأثره في بعض المتغيرات المتعلقة بالمخاطر أو بتحسين أداء المؤسسات المصرفية، ومنها:

1.5.1 دراسة (كتيفي، 2016): بعنوان:" دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية دراسة مقارنة"، وهي مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الحوكمة ومالية المؤسسة، جامعة سطيف. حيث بينت الدراسة أهمية حوكمة المنظومة المصرفية، وذلك في إطار لجنة بازل التي أولت أهمية كبيرة لإدارة المخاطر المصرفية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، إذ تعد الحوكمة المصرفية أمرا ضروريا لإيجاد نظام فعال يساعد البنوك على تحسين إدارتها للمخاطر التي تواجهها وذلك من خلال تحديد الجهات وتوزيع المهام بين مختلف الأطراف المشاركة في عملية إدارة المخاطر. كما تبين أن كل من الجزائر والمغرب تسعيان إلى تطوير وعصرنة الجهاز المصرفي مما أدى بهما إلى بذل جهود نحو بناء إطار لحوكمة المصارف، يساعدهما على تحسين إدارة المصارف وذلك من خلال الإدارة الجيدة والفعالة للمخاطر المصرفية، حيث عملت كل من السلطات النقدية للبلدين على تطبيق معايير وتوصيات لجنة بازل والعمل على إرسائها في المنظومة المصرفية، لكن مع وجود تفاوت في التطبيق نظرا للتطور الكبير الذي يعرفه النظام المصرفي المغربي على عكس النظام المصرفي الجزائري الذي يتميز بالعديد من النقائص مما أدى إلى تأخره في مواكبة القواعد الاحترازية.

2.5.1 دراسة (بن ثابت وعامري، 2018): بعنوان:" واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر"، وهو بحث منشور بمجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد الثاني، العدد 02، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر. حيث سعت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الهام لتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، حيث ترى أن بإمكان ذلك أن يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، خاصة وأن التجارب الأخيرة في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الاقتصاديات القومية. ومن بين النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن تفعيل مبادئ الحوكمة، والبدء بتطبيق قواعدها في الجهاز المصرفي الجزائري يعمل على التحوط قدر الامكان من المخاطر التي تواجهه ويساهم في تطوير أداء الإدارة المصرفية، مما ينعكس إيجابا على قرارات المستثمرين والقطاع المالي، وبالتالي تنشيط الاقتصاد الوطني.

3.5.1 دراسة (حدو، 2019): بعنوان:" دور الحوكمة في إدارة المخاطر والوقاية من الأزمات المالية"، وهي أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سيدي بلعباس. حيث تركز الاطروحة على دراسة آليات الحوكمة في البنوك ودورها في الحد من المخاطر البنكية تجنبا بذلك للأزمات التي يمكن أن تلحق بهذا القطاع وتؤثر بذلك على الاقتصاد العالمي ككل. وقد تم اختيار مجلس الإدارة كآلية داخلية للحوكمة، وقد حاولت الباحثة معرفة أثر خصائصه على خطر السيولة البنكية من خلال دراسة قياسية على عينة مكونة من عشرة بنوك تونسية مدرجة في البورصة خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2016، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من ثنائية رئيس مجلس الإدارة–المدير المفوض، وجود أعضاء مستقلين وأعضاء يمثلون المستثمرين المؤسساتيين داخل مجلس الإدارة بالإضافة إلى حجم ورأسملة البنك، يؤثرون تأثيراً سلبياً على خطر السيولة للبنوك، بالاضافة إلى ذلك تبين أن هناك علاقة موجبة بين كل من خطر السيولة ووجود أعضاء يمثلون الدولة والمؤسسات العمومية، ومعدل البطالة.

5.5.1 أوجـه التوافق والاختلاف بين موضوع الدراسة والدراسات السابقة:

من خلال عرضنا للدراسات السابقة نلاحظ أنه يوجد اختلاف وتشابه في طريقة معالجة الموضوع أو بالنسبة لنتائج كل دراسة، حيث تشترك كل الدراسات في إبراز أهمية ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على مستوى

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

المؤسسات البنكية، فيما تتباين المتغيرات المستقلة حسب كل دراسة، وهنا نشير إلى أن موضوع دراستنا يحاول أن يدرس علاقة متغير الحوكمة المصرفية من جهة وإدارة المخاطر من جهة ثانية. مع التركيز على بعض أبعاد الحوكمة المصرفية بخلاف الدراسات الاخرى.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 مفهوم الحوكمة البنكية:

لقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف. ويمكن تعريفها من خلال النظر إلى عدة جوانب:

إن الحوكمة البنكية هي " مجموعة من الأساليب والإجراءات الخاصة التي تبين كيفية تسيير مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات البنك وشؤونه، كتحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك ومتابعة سير عملياته اليومية، والقيام بمسؤولياتهم تجاه أصحاب المصالح على أكمل وجه، والتأكد من سيرورة أنشطة البنك تبعا لما جاء في اللوائح والقوانين". (سليمان، 2008، ص 244)

كما أن الحوكمة في البنوك تعني " مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية". (سليمان، 2009، ص 309)

وهناك من يعرفها على أنها " النظام الذي تتم بموجبه ادارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسين)". (حبار، 2009، ص 80)

وأما لجنة بازل فإنها ترى أن" الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا، والتي تؤثر في كيفية قيام المصرف بوضع أهدافه؛ وإدارة العمليات اليومية وإدارة الأنشطة والتعاملات بطريقة أمنة وسليمة وفقا للقوانين السارية بما يحمي المودعين". (بريش، 2006، ص 7)

من التعاريف السابقة نستنتج أنه يقصد بحاكمية المصارف وضع الخطط والسياسات، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والإجراءات التي تضمن حسن التنفيذ وانتظام العمل على مختلف المستويات الإدارية، وذلك وفقاً لما يلي:

- وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات لعمل المؤسسات المالية والمصرفية؛
- تفعيل أداء مجالس الإدارات؛
- تحديد المخاطر المقبولة للنشاط المصرفي والمالي؛
- وضع الهياكل التنظيمية للإدارات التنفيذية وتفعيل أدوارها؛
- وضع الأنظمة المناسبة والفعالة للتدقيق والرقابة الداخلية؛
- تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح؛
- وضع أنظمة فعالة للتقارير عن أداء مختلف الإدارات والأقسام.

2.2 مبادئ الحوكمة في المصارف:

لقد حاز موضوع الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية على قدر كبير من إهتمام السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات الدولية، وقد أصدرت هيئات عالمية مبادئ دولية تتضمن معايير للحكم الراشد في المؤسسات المالية والمصرفية. كان أهمها ما صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تدعمت فيما بعد من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وقد تناولت المنظمة موضوع الحوكمة من خلال عدة مبادئ عالجت في مضمونها العديد من القضايا الإدارية والفنية المرتبطة بأداء البنوك التي أصدرتها عام 1999، ثم أعادت صياغتها عام 2004 لتغطي ستة مجالات تمثلت في مايلي: (طالب والمشهداني، 2011، ص 35-42)

- **المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات.** يؤكد هذا المبدأ على إنه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وإن يتوافق مع أحكام القانون ويحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

- **المبدأ الثاني: حقوق المساهمين.** ينص المبدأ على ضرورة أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحماية للمساهمين، وإن يسهل لهم ممارسة حقوقهم المختلفة.

- **المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين.** ينص هذا المبدأ على ضرورة أن يضمن إطار حوكمة الشركات معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم.

- **المبدأ الرابع: الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح.** ينص المبدأ على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح (عمال، موظفين، موردين، مستثمرين، مقرضين، حكومات وغيرهم) والتي يحددها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون الفعال بين البنوك وأصحاب المصالح من أجل إنجاح البنك، وخلق الثروة وفرص عمل جديدة وضمان إستمرار قوة المركز المالي، وتحقيق الإستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

- **المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية.** ينص المبدأ على ضرورة القيام، وفي الوقت المناسب بالإفصاح والشفافية عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي، الأداء، الرقابة، حقوق الملكية والحوكمة.

- **المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة.** تتعلق هذه المسؤوليات بالتوجيه والإرشاد الاستراتيجي للبنك، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة البنك، مع محاسبة مجلس الإدارة على مسؤوليته أمام البنك والمساهمين.

وتعترف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه لا توجد وصفة واحدة تناسب الجميع، وذلك إنه لا يوجد نموذج وحيد لحوكمة المصارف ينطبق على جميع البلدان، كما أن المبادئ غير ملزمة لكن قيمتها بوصفها عناصر أساسية للحوكمة الجيدة قد أقرت وأدمجت في قواعد العديد من البلدان المختلفة.

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

3.2 مفهوم ومبادئ إدارة المخاطر البنكية:

يتطلب الحديث عن إدارة المخاطر التحديد الدقيق لمفهومها وأهدافها، ثم المبادئ والمراحل أو الخطوات الواجب إتباعها لإدارتها بهدف الوصول إلى إدارة فعالة في التقليل من المخاطر التي تواجه البنوك وبالتالي نجاح البنك واستمراره.

1.3.2 مفهوم إدارة المخاطر البنكية:

يقصد بإدارة المخاطر العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال عائد المخاطرة وتكلفتها، ومن ثم فإن إدارة المخاطر هي العمل على تقليل أو تدنيه المستوى المطلق للمخاطر. (الربيعي و راضي، 2013، ص162)

كما أنها تعرف أيضا بأنها عبارة عن منهج أو مدخل علمي لتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى (مصبح، 2012، ص23). على سبيل المثال توقع خطر عدم السيولة الذي يعرف على أنه أزمة السيولة اللازمة لمواجهة طلبات السحب الكلية، أي إحتمال عدم قدرة البنك على الإيفاء بالتزماته المالية الجارية عند استحقاقها (Charles, 1999, p 75)، وخطر معدل الفائدة وهو الخطر المحتمل نتيجة التأثر سلبا بتقلبات أسعار الفائدة (Bessis, 1995, p 17)، والمخاطر الاستراتيجية التي توصف على أنها مخاطر حالية أو مستقبلية يكون لها تأثير على إيراد البنك نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة. (Lamarque, 2003, p67)

ولنجاح عملية إدارة المخاطر لابد أن يكون لها إطار يتسم بالفعالية والشمولية، إضافة إلى تكامل إدارة المخاطر بحيث لا يجب تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض. (حشاد، 2005، ص27)

كما أن إستحداث مديرية مركزية للمخاطر على مستوى كل بنك من شأنه أن يمكن من التقليل من المخاطر وحسن مراقبتها والتحكم فيها على كافة المستويات، فالهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم التسيير العام للبنك لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك.

2.3.2 مبادئ إدارة المخاطر البنكية: هي المبادئ التي تتضمن القواعد الإرشادية والممارسات السليمة التي تعمل على توفير إطار سليم لإدارة المخاطر والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا. تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، وهو مسئول أمام المساهمين عن أعمال البنك، مما يستوجب فهمه للمخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تسير بأسلوب فعال. (عياش، 2012، ص92)

2- توفر إطار فعال لإدارة المخاطر. يجب أن يكون لدى البنك إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية، الشمول والاتساق. ويجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين ولدعم إطار إدارة المخاطر الذي تم اختياره.

3- تكامل إدارة المخاطر. لتحقيق التكامل في عمل إدارة المخاطر يقتضي الأمر وجوب عدم مراجعة وتقييم المخاطر البنكية بصورة منعزلة عن بعضها البعض، ولكن بصورة متكاملة، نظرا لأنه يوجد تداخل بين المخاطر، ويتأثر كل منها بالأخر ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن عملية إدارة المخاطر تتم بشكل مستمر على مستوى المنشأة ككل.

4- محاسبة خطوط الأعمال. من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال، مثل نشاط التجزئة، ونشاط الشركات،...، لذا فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم. (حشاد، 2005، ص 28)

5- تقييم وقياس المخاطر. يجب أن تقيم جميع المخاطر بطريقة وصفية وكمية وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة، حيث تساعد عملية تقييم وقياس المخاطر الإدارة في فهمها وإدراكها لحجم وطبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها من خلال تحويلها إلى لغة الأعمال والأرقام، مما يسمح لها باتخاذ القرارات الصحيحة وتطبيق الإجراء المناسب للتعامل مع المخاطر المختلفة.

6- المراجعة المستقلة. إن أهم ما يميز إدارة المخاطر هو وجوب الفصل بين مهام الأشخاص الذين يتخذون قرارات الدخول في مخاطر، ومهام الأشخاص الذين يقومون بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في البنك، هذا بمعنى أن تتم عملية تقييم المخاطر من قبل جهة مستقلة تتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم هذه المخاطر وإختبار فعالية أنشطتها أو تقديم تقاريرها للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

7- التخطيط للطوارئ. يجب أن يكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية، ويجب مراجعة هذه الخطط بصورة دورية، للتأكد من تغطيتها للأزمات المحتملة التي قد تؤثر على أداء المؤسسة.

3. الإطار التطبيقي للدراسة:

1.3 مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من موظفي الوكالات البنكية لدائرة عين مليلة ولاية أم البواقي والمتمثلة في وكالة البنك الوطني الجزائري، وكالة القرض الشعبي الجزائري وأيضا الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير بنك، وقد تم تحديد عينة الدراسة على أساس أنها تمكن من الوصول إلى الأهداف المسطرة، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 40 مفردة وتم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة، واسترداد منها 30 إستبانة بنسبة استرجاع (75 %) وهي الاستبيانات الصالحة والخاضعة للتحليل، ولم يتم استرداد البقية بسبب عدم تعاون بعض الموظفين.

2.3 اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

1.2.3 صدق أداة الدراسة: هذا المعامل يقيس فيما إذا كان المقياس وهو استبيان الدراسة يقيس فعلا ما وضع لقياسه، ويمكن حساب معامل الصدق عن طريق حساب جذر معامل الثبات (ألفا كرونباخ)، حيث يلاحظ من الجدول أن أغلب النسب كانت عالية وأكبر من النسبة المعتمدة إحصائيا والبالغة 60% ما يدل على صدق أداة الدراسة.

2.2.3 ثبات أداة الدراسة: يعرف ثبات الاستبانة بأنه " مدى قدرة الأداة على إعطاء نتائج مماثلة إذا ما طبقت تحت نفس الظروف وعلى نفس المبحوثين" (دودين، 2010،ص 227)، وهذا يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان. وبالنسبة لمعامل الثبات فإنه يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، حيث كلما اقتربت قيمته من الواحد كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا. وقد تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ، حيث يلاحظ من الجدول أن كل النسب بالنسبة لكل المحاور والعبارات قد فاقت معدل 60%، فقد بلغت النسب بالنسبة لمحاور الاستبيان محور الحوكمة البنكية، ومحور إدارة المخاطر على التوالي: 80.4

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

66.1%، 86.9 %، بينما بلغ معامل ألفا كرونباخ العام 86.9 %، مما يدل على أن عبارات الاستبيان لها معدلات ثبات عالية.

الجدول رقم 1: صدق وثبات أداة الدراسة.

محاور الاستبيان	*عدد العبارات*	*معامل ألفا كرونباخ*	*معامل الصدق Validity C*
الحوكمة المصرفية	**25**	**0.804**	**0.896**
إدارة المخاطر	**08**	**0.661**	**0.813**
كل فقرات الاستبيان	**33**	**0.869**	**0.932**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

3.3 تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

من أجل القيام بالتحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان تمت الاستعانة بأدوات التحليل الإحصائي المناسبة لمثل هذه الدراسة، والتي يتم الحصول على نتائجها مباشرة بعد تفريغ بيانات الاستبيان من خلال برنامج (الحزمة الإحصائية SPSS). حيث يتم دراسةوتحليل إجابات العينة على العبارات التي تضمنها الاستبيان للوصول إلى اختبار الفرضيات.

1.3.3 تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو المحور الأول (الحوكمة المصرفية):

ستتم معالجة عبارات هذا الفرع الذي يتكون من خمسة أبعاد أساسية لغرض قياسه وهي: توفر إطار فعال للحوكمة البنكية، حماية حقوق المساهمين، الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية ومسئوليات مجلس الإدارة.

1.1.3.3 تحليل عبارات البعد الأول المتعلق بتوفر إطار فعال للحوكمة المصرفية: يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بعبارات توفر إطار فعال للحوكمة المصرفية في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: النتائج الإحصائية لفقرات البعد الأول من المحور الأول.

الرقم	*فقرات البعد الأول*	*المقياس*	*التكرارات والنسب المئوية*					*المتوسط الحسابي*	*الانحراف المعياري*	*مستوى القبول*	*الترتيب*
			موافق تماما	*موافق*	*محايد*	*غير موافق*	*غير موافق تماما*				
1	X1	التكرار	0	7	5	15	3	3.47	0.961	مرتفعة	5
		النسبة	0	23.3	16.7	50	10				
2	X2	التكرار	0	3	1	15	11	4.13	0.828	مرتفعة جدا	2
		النسبة	0	10	3.3	50	36.7				
3	X3	التكرار	0	1	4	11	14	4.27	0.828	مرتفعة جدا	1
		النسبة	0	3.3	13.3	36.7	46.7				
4	X4	التكرار	0	2	5	16	7	3.93	0.900	مرتفعة	3
		النسبة	0	6.7	16.7	53.3	23.3				

5	X5	التكرار	0	2	11	8	9	3.80	0.973	مرتفعة	4
		النسبة	0	6.7	36.7	26.7	30				
نتائج البعد الأول: ضمان وجود إطار فعال للحوكمة								**3.920**	**0.634**	**مرتفعة**	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

بالنسبة لتوافر إطار فعال للحوكمة المصرفية جاءت العبارة (3) المتعلقة بتوزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة بشكل واضح في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.27) والذي تجاوز المتوسط الحسابي الإجمالي، وبانحراف معياري قدره (0.828)، تليها العبارة المتعلقة بتوافق المتطلبات الرقابية والقانونية داخل البنك مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام به، والتي حصلت على متوسط حسابي قدره (4.13) وانحراف معياري (0.828) في المرتبة الثانية، ثم تأتي بعد ذلك العبارة (4): تتمتع الهيئات الرقابية بالنزاهة والسلطة اللازمة للقيام بواجباتها في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.93) وانحراف معياري (0.90)، أي أن أغلبية الموظفين يميلون إلى الموافقة على مضمون هذه العبارة، حيث أن المسئول عن تنفيذ القانون يتمتع بالسلطة والنزاهة للقيام بواجباته، أما العبارة (5) جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (3.80) وانحراف معياري (0.973)، أي أن أغلبية الموظفين وافقوا على أن البنوك التي يعملون بها تلتزم بتطبيق أعلى معايير الأداء المهني، في حين جاءت العبارة يتم تطوير القوانين والقواعد مع مراعاة محيط البنك في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (3.47) وانحراف معياري (0.961).

بشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لبعد توفر إطار فعال للحوكمة المصرفية (3.93) وانحراف معياري قدره (0.634)، مما يدعونا إلى القول بأن هناك موافقة بالأغلبية على هذا البعد، وبالتالي الاتفاق على استحداث إطار فعال للحوكمة داخل البنوك أصبح ضرورة ملحة للارتقاء بالبنوك الجزائرية إلى مستوى البنوك العالمية.

2.1.3.3 تحليل عبارات البعد الثاني المتعلق بحماية حقوق المساهمين: ونلخص نتائج هذا البعد في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: النتائج الإحصائية لفقرات البعد الثاني من المحور الأول.

الرقم	فقرات البعد الثاني	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول	الترتيب
			موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما				
6	X6	التكرار	0	00	13	12	5	3.90	0.845	مرتفعة جدا	1
		النسبة	0	00	43.3	40	16.7				
7	X7	التكرار	0	00	10	16	4	3.80	0.664	مرتفعة جدا	2
		النسبة	0	00	33.3	53.3	13.3				
8	X8	التكرار	0	1	9	12	08	3.73	0.740	مرتفعة	3
		النسبة	0	3.3	30	40	26.7				
نتائج البعد الثاني: بحماية حقوق المساهمين								**3.811**	**0.468**	**مرتفعة**	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

حسب الجدول نلاحظ أن العبارة (06) التي تقضي بأنه لدى المساهمين الحق في المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.9) وبانحراف معياري (0.845)، أي أن الأغلبية وافقوا على أن البنوك تحيط علما كافة المساهمين بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين ومن بينها قواعد التصويت، وجاءت الفقرة (07): تعمل الحوكمة على حماية حقوق المساهمين في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.80) وبانحراف معياري (0.664)، بمعنى أن النسب الحاكمة بالوكالات البنكية التجارية تعمل على احترام حقوق المساهمين، في حين جاءت العبارة (08) في المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.73) وبانحراف معياري (0.740)، أي أن الوكالات محل الدراسة تضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب وحصولهم على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم. وبشكل عام فإن المتوسط الحسابي لمجمل العبارات يقدر بـ: (3.81) وبانحراف معياري (0.468) أي أن البعد الثاني المتعلق بحماية حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية محقق وبمستوى مرتفع في الوكالات محل الدراسة.

3.1.3.3 تحليل عبارات البعد الثالث المتعلق بالاعتراف بحقوق أصحاب المصالح: وكانت نتائج هذا البعد كمايلي:

الجدول رقم 4: النتائج الإحصائية لفقرات البعد الثالث من المحور الأول.

الرقم	فقرات البعد الثالث	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول	الترتيب
			موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما				
9	X9	التكرار	02	07	08	12	01	3.10	1.029	مرتفعة	4
		النسبة	6.7	23.3	26.7	40	3.3				
10	X10	التكرار	0	02	02	21	05	3.97	0.718	مرتفعة جدا	1
		النسبة	0	6.7	6.7	70	16.7				
11	X11	التكرار	0	05	9	12	08	3.77	1.006	مرتفعة جدا	2
		النسبة	0	16.7	13.3	46.7	23.3				
12	X12	التكرار	0	02	11	14	08	3.60	0.770	مرتفعة	3
		النسبة	0	6.7	36.7	46.7	10				
	نتائج البعد الثالث: بحماية حقوق أصحاب المصالح							3.608	0.544	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال نتائج الجدول نجد أن العبارة (10) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.97) وبانحراف معياري (0.718)، بمعنى أن إطار الحوكمة يحمي حقوق أصحاب المصالح التي أنشئها القانون، واحتلت العبارة (11) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.77) وبانحراف معياري (1.006)، أي أن أغلبية الموظفين وافقوا على أنه يحق لأصحاب المصالح الإعراب عن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية للموظفين،

وجاءت العبارة (12) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.60) وبانحراف معياري (0.770)، بمعنى أن الوكالات البنكية محل الدراسة توفر بشكل دوري المعلومات لأصحاب المصالح وفي الوقت المناسب.
في حين جاءت العبارة (9) التي تفيد بأن يسمح إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالبنك بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح بما يعمل على تحسين مستوى الأداء في المرتبة الأخيرة وهذا بمتوسط حسابي قدره (3.10) وبانحراف معياري (1.029)، حيث كانت إجابة أغلبية الموظفين محايدة، وبالنظر للمتوسط الحسابي الإجمالي المقدر بـ: (3.608) نجد أن أغلبية العاملين موافقين على أن الوكالات البنكية التجارية تعترف بدور وحقوق أصحاب المصالح.

4.1.3.3 تحليل عبارات البعد الرابع المتعلقة بالإفصاح والشفافية: وكانت نتائج هذا البعد كمايلي:

الجدول رقم 5: النتائج الإحصائية لفقرات البعد الرابع من المحور الأول.

الرقم	فقرات البعد الرابع	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول	الترتيب
			موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما				
13	X13	التكرار	00	00	02	16	12	4.33	0.606	مرتفعة جدا	1
		النسبة	00	00	6.7	53.3	40				
14	X14	التكرار	00	03	08	15	04	3.67	0.844	مرتفعة	3
		النسبة	00	10	26.7	50	13.3				
15	X15	التكرار	01	03	03	16	07	3.83	1.020	مرتفعة جدا	2
		النسبة	3.3	10	10	53.3	23.3				
	نتائج البعد الرابع: الافصاح والشفافية							3.944	0.601	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

نلاحظ أن العبارة (13): يستعين البنك بمراجع مستقل للقيام بعملية المراجعة السنوية تحتل المرتبة الأول وذلك بمتوسط حسابي (4.33) وبانحراف معياري (0.606) بمعنى أنه هناك مراجع مستقل يقوم بإعداد القوائم المالية، في حين تأتي العبارة (15) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.83) وبانحراف معياري (1.02)، مما يجعلنا نستنتج أن الوكالات البنكية التجارية تمتلك قنوات توزيع توفر المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب والتكلفة المناسبة، أما المرتبة الثالثة تأتي العبارة (14): يفصح البنك بشكل دقيق وفي الوقت المناسب بكافة المسائل المتعلقة بالوقف المالي، الأداء، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة بمتوسط حسابي (3.67) وبانحراف معياري (0.844).

وعليه، فإن مبدأ الإفصاح والشفافية إجمالاً له متوسط حسابي يقدر بـ: (3.944) وبانحراف معياري يقدره (0.607) بمستوى مرتفع، هذا يجعلنا نستنتج أن الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة تطبق هذا المبدأ.

5.1.3.3 تحليل عبارات البعد الخامس المتعلقة بمسئوليات مجلس الإدارة: وكانت نتائج هذا البعد كمايلي:

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

الجدول رقم 6: النتائج الإحصائية لفقرات البعد الخامس من المحور الأول.

الرقم	فقرات البعد الخامس	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول	الترتيب
			موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما				
16	X16	التكرار	00	02	11	12	05	3.67	0.844	مرتفعة جدا	2
		النسبة	00	6.7	36.7	40	16.7				
17	X17	التكرار	00	01	04	17	08	4.07	0.740	مرتفعة جدا	1
		النسبة	00	3.3	13.3	56.7	26.7				
نتائج البعد الرابع: مسئوليات مجلس الإدارة								3.867	0.629	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

نلاحظ أن العبارة رقم (17): يعمل مجلس الإدارة على الالتزام بالقوانين السارية مع أخذ مصالح المتعاملين بعين الاعتبار تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.07) وبانحراف معياري قدره (0.740)، أما العبارة (16): يقوم مجلس الإدارة بوضع مخطط استراتيجي للبنك ومراقبة الأداء جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.67) وبانحراف معياري قدره (0.844)، بمعنى أن مجلس إدارة كل من الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة يقوم بالمراقبة الفعالة ووضع مخطط استراتيجي لأهداف وعمل البنك.

إن بعد مسئولية مجلس الإدارة له متوسط حسابي إجمالي قدره (3.867) وبانحراف معياري قدره (0.629)، مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة وافقوا بمستوى مرتفع على ضرورة اهتمام البنوك بهذا البعد، لاسيما وأن المبادئ في القوانين واللوائح البنكية لا تدع مجالا للشك في أن مجلس الإدارة ينبغي النظر له على أنه طرف رئيسي في الحوكمة، حيث أنه بعد الأزمات التي مرت بها العديد من البنوك، ظهرت الدعوة إلى ضرورة تحمل مجالس الإدارة لمسئولياتهم.

2.3.3 تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات المحور الثاني (إدارة المخاطر البنكية): ويمكن تلخيصها كما يلي:

الجدول رقم 7: النتائج الإحصائية لفقرات محور إدارة المخاطر البنكية.

الرقم	فقرات المحور الثاني	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول	الترتيب
			موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما				
1	X1	التكرار	0	00	02	18	10	4.27	0.583	مرتفعة جدا	2
		النسبة	0	00	6.7	60	33.3				
2	X2	التكرار	0	04	01	13	12	4.10	0.995	مرتفعة	5
		النسبة	0	13.3	3.3	43.3	40				

3	X3	التكرار	0	04	05	14	07	3.80	0.961	مرتفعة	7
		النسبة	0	13.3	16.7	46.7	23.3				
4	X4	التكرار	0	01	6	19	04	3.87	0.681	مرتفعة	6
		النسبة	0	3.3	20	63.3	13.3				
5	X5	التكرار	0	2	09	14	05	3.73	0.828	مرتفعة	8
		النسبة	0	6.7	30	46.7	16.7				
6	X6	التكرار	0	00	04	14	12	4.27	0.691	مرتفعة جدا	3
		النسبة	0	00	13.3	46.7	40				
7	X7	التكرار	0	00	07	10	13	4.20	0.805	مرتفعة	4
		النسبة	0	00	23.3	33.3	43.3				
8	X8	التكرار	0	00	02	09	19	4.57	0.626	مرتفعة جدا	1
		النسبة	0	00	6.7	30	63.3				
نتائج فقرات المحور الثاني الخاص بعبارات إدارة المخاطر								4.10	0.427	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

توضح نتائج الجدول أن العبارة رقم (08): يلتزم البنك بتوفير متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر قد احتلت المرتبة الأولى وهذا بمتوسط حسابي (4.57) يفوق المتوسط الحسابي الإجمالي وبانحراف معياري (0.626)، بمعنى أن الأغلبية وافقوا بدرجة عالية جدا على أن الوكالات التجارية البنكية تلتزم بهذا المعيار الذي يعتبر أحد معايير لجنة بازل الدولية، تأتي بعد ذلك العبارة (01): تقوم إدارة البنك بصياغة إستراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.27) وبانحراف معياري (0.583) بمعنى أن إدارة الوكالات التجارية البنكية تقوم بصياغة إستراتيجية لكل نوع من أنواع المخاطر، ثم العبارة رقم (06): يتحقق مجلس إدارة البنك بأن جميع المخاطر قد تم إدارتها بشكل سليم في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (4.27) وبانحراف معياري قدره (0.691)، إذ أن نجاح منهج إدارة المخاطر يعتمد على قيام مجلس الإدارة بالتحقق من أن جميع المخاطر قد تمت إدارتها بشكل سليم.

في حين تأتي العبارة رقم (07): يلتزم البنك بمعايير لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بالمخاطر البنكية في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (4.2) وبانحراف معياري (0.805)، إذ أن تأكيد الأفراد إجاباتهم بالموافقة التامة على هذه العبارة كان نتيجة التأثر بالاهتمام الذي توليه بدرجة عالية لمتطلبات كفاية أ رس المال اللازم لمواجهة المخاطر، ثم تأتي بعدها العبارة (02) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.10) وبانحراف معياري (0.995)، إذ أنه رغم عدم توفر لجنة لإدارة المخاطر على الوكالات محل الدراسة وهذا لأسباب غير مصرح بها إلا أنها مهتمة بإنشائها مستقبلا وهذا لتعزيز مهمتها في إدارة المخاطر وهذا ما أكدته العبا رتان رقم (04): يقوم البنك بالتنسيق بين كل الإدارات لضمان توفر البيانات حول المخاطر التي تأتي في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.87) وبانحراف معياري (0.681)، والعبارة رقم (03) التي تقضي بأن يستعان في وضع نظم لدراسة المخاطر بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري البنك، وفي المرتبة الأخير جاءت

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

العبارة رقم (05): يتم التأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري بمتوسط حسابي قدره (3.73) وبانحراف معياري (0.828).

وبشكل عام، فإن ما سبق من العبارات يشير إلى إدراك بدرجة عالية لدى الأفراد لموضوع إدارة المخاطر تقليلها إلى أدنى حد، حيث حقق هذا المحور متوسط حسابي إجمالي قدره (4.10) وانحراف معياري قدره (0.427)، مما يدعونا إلى القول بأن هناك إجماع كبير جدا لدى أفراد العينة حول المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر.

4.3 اختبار وتحليل فرضيات الدراسة:

سيتم اختبار الفرضيات الفرعية والرئيسية للدراسة، ومن الهام جدا إجراء بعض الاختبارات الإحصائية قبل استخدام الاختبارات المعلمية في إثبات أو نفي تلك الفرضيات، وخاصة ضرورة توفر شرط التوزيع الطبيعي للبيانات.

1.4.3 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات: ويمكن تلخيصها كما يلي:

بما أن الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ومن خلال برنامج spss يمكن إجراء الاختبار المسمى باختبار جودة المطابقة كولمنجروف سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) كما يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 8: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة.

البيانـات	محور الحوكمة المصرفية	محور إدارة المخاطر
حجم العينة	**30**	**30**
المتوسط الحسابي	**3.83**	**4.10**
الانحراف المعياري	**0.398**	**0.427**
قيمة اختبار K-S	**0.676**	**0.767**
مستوى العينة	**0.751**	**0.598**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

الجدول يختبر الفرضيتين التاليتين:

- (H_0): نقبل فرضية العدم H_0 في حالة أن مستوى المعنوية الإحصائية Kolmogorov–Smirnov أكبر من 0.05 أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- (H_1): نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H_1 في حالة أن مستوى المعنوية الإحصائية K–S أكبر من 0.05 أي أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

يلاحظ من خلال الجدول أن مستوى المعنوية لكل الأبعاد والمحاور أكبر من 0.05، مما يدعونا إلى قبول الفرضية الصفرية وبالتالي إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

2.4.3 اختبار الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على أنه": يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ توفر إطار فعال للحوكمة البنكية وإدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)".
حيث يتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين بعد مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة المصرفية كمتغير مستقل على محور ادارة المخاطر كمتغير تابع، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم 9: نتائج الانحدار البسيط لمبدأ توفر إطار فعال للحوكمة على إدارة المخاطر.

النموذج Model	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 *R-Square*	معامل التحديد المصحح *Adjusted R Square*	الخطأ المعياري المقدر *Std. Error of the Estimate*
1	0.989[α]	0.977	0.976	0.109

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال الجدول رقم (9) تشير النتائج أن معامل الارتباط (R) قد بلغت قيمته (0.989)، وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط موجبة قريبة من المتوسط بين مبدأ توفر إطار فعال للحوكمة (البعد الأول للمتغير المستقل) وإدارة المخاطر (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (0.977) وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر (97.7%) من التباين، وبعبارة أخرى أن (97.7%) من التغيرات في وجود إطار فعال للحوكمة تعزى إلى آليات إدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة، والباقي (2.3%) تعزى إلى عوامل أخرى تؤثر على قيمة أداء ادارة المخاطر في المؤسسة المبحوثة، وهذا يعود حسب رأينا إلى مركزية القرارات خاصة في متل هذه المؤسسة أي أنه كل ما يتعلق بإدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة تتحكم فيه جهات رقابية وتنظيمية وتنفيذية تساعد المؤسسة على القيام بواجباتها على أكمل وجه وهذا ما يفسر تأثير اللوائح والقوانين في الوكالات المبحوثة على تطوير إدارة المخاطر.

الجدول رقم 10: نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحية نموذج الفرضية الأولى.

مصدر التباين	*مجموع المربعات*	*درجات الحرية*	*متوسط المربعات*	*قيمة F المحسوبة*	*مستوى الدلالة Sig*
الانحدار	14.396	1	14.396		
الخطأ	0.335	28	0.012	1202.722	0.000[b]
المجموع الكلي	14.731	29			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال الجدول رقم (10) الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة حيث تم حساب قيمة (F) وقيمة مستوى الدلالة (Sig) اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الأولى، فالملاحظ من نتائج جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F = 1202.722)

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

ومستوى الدلالة (Sig= 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الأولى.

الجدول رقم 11: نتائج الانحدار البسيط لبعد مبدأ توفر إطار فعال للحوكمة على محور ادارة المخاطر.

النموذج Model		Unstandardized Coefficients المعاملات غير المعيارية		Standardized Coefficients المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة (Sig)
		B معاملات المتغيرات	Std. Error الخطأ المعياري	Beta		
1	الثابت	0.148	0.054		2.722	0.011
	توفر إطار فعال للحوكمة	0.842	0.024	0.989	34.680	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يمتل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

- من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن {(B_1=0.842)و (B_0=0.148)} وهذه النتائج تدل على أنه بالنسبة لإدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته (B_0=0.148) في حالة عدم تطبيق المؤسسة لمبدأ توفر إطار فعال للحوكمة، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة (B_1=0.842) وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بوجود إطار فعال للحوكمة في الوكالات عينة الدراسة بدرجة واحدة (1) يؤدي ذلك إلى زيادة أليات إدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة بقيمة (0.842).

- وبالنسبة: لمعنوية معلمات معادلة الانحدار البسيط (B_1وB_0) تعتمدان على قيم (Sig) واختبار (T).

- {(بالنسبة للمعلمة B_0 في حالة كون (sig ≤0.05) تكون معنوية) و (بالنسبة للمعلمة B_0 في حالة كون (sig>0.05) تكون غير معنوية)}.
- {(بالنسبة للمعلمة B_1 في حالة كون (sig ≤0.05) تكون معنوية) و (بالنسبة للمعلمة B_1 في حالة كون (sig>0.05) تكون غير معنوية)}.

من نتائج الجدول (11) نلاحظ أن قيمة اختبار (T=2.722) وقيمة (Sig=0.011) بالنسبة للمعلمة (B_0= 0.148) وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أما قيمة اختبار (T=34.680) وقيمة (Sig=0.000) بالنسبة للمعلمة (B_1=0.842) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha \leq 0.05$).

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = 0.148 + 0.842\ x$

وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على **صحة** الفرضية البديلة (الأولى) **(H_1)** التي تنص على أنه " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتوفر إطار فعال للحوكمة في تطوير إدارة

المخاطر في الوكالات المبحوثة" **ورفض** الفرضية الصفرية (الأولى) **(H_0)** التي تنص على أنه" لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتوفر إطار فعال للحوكمة في إدارة المخاطر في الوكالات البنكية عينة الدراسة".

3.4.3 اختبار الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على أنه": يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية وإدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ". حيث يتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين بعد مبدأ حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية كمتغير مستقل على محور ادارة المخاطر كمتغير تابع، وذلك كمايلي:

جدول رقم 12: نتائج الانحدار البسيط لمبدأ حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية على إدارة المخاطر.

النموذج Model	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 *R-Square*	معامل التحديد المصحح *Adjusted R Square*	الخطأ المعياري المقدر *Std. Error of the Estimate*
2	0.913[α]	0.833	0.827	0.297

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال الجدول رقم (12) تشير النتائج أن معامل الارتباط (R) قد بلغت قيمته (0.913)، وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط موجبة قريبة من المتوسط بين مبدأ حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية (البعد الثاني للمتغير المستقل) وإدارة المخاطر (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (0.833) وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر (83.3%) من التباين، وبعبارة أخرى أن (83.3%) من التغيرات في حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية تعزى إلى إدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة، والباقي (16.7 %) تعزى إلى عوامل أخرى تؤثر على قيمة أداء ادارة المخاطر في الوكالات البنكية المبحوثة.

الجدول رقم 13: نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحية نموذج الفرضية الثانية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	12.268	1	12.268		
الخطأ	2.463	28	0.088	139.482	0.000[b]
المجموع الكلي	14.731	29			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال الجدول رقم (13) الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة حيث تم حساب قيمة (F) وقيمة مستوى الدلالة (Sig) اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج صالح

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

لاختبار الفرضية الثانية، فالملاحظ من نتائج جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F = 139.482) ومستوى الدلالة (Sig= 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الثانية.

جدول رقم 14: نتائج الانحدار البسيط لمبدأ حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية على إدارة المخاطر.

النموذج Model		Unstandardized Coefficients المعاملات غير المعيارية		Standardized Coefficients المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة (Sig)
		B معاملات المتغيرات	Std. Error الخطأ المعياري	Beta		
2	الثابت	-0.092	0.177		-0.518	0.609
	حماية حقوق المساهمين	0.910	0.077	0.913	11.810	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يمتل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

- من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن {(B_1=0.910)و (B_0=−0.092)} وهذه النتائج تدل على أنه بالنسبة لإدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته (B_0=−0.092) في حالة عدم تطبيق المؤسسة لمبدأ حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة (B_1=0.910) وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بحماية حقوق المساهمين في الوكالات عينة الدراسة بدرجة واحدة (1) يؤدي ذلك إلى زيادة إدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة بقيمة (0.910).

- وبالنسبة: لمعنوية معلمات معادلة الانحدار البسيط (B_1 و B_0) تعتمدان على قيم (Sig) واختبار (T). ومن نتائج الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة اختبار (T=−0.518) وقيمة (Sig= 0.609) بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أما قيمة اختبار (T=34.680) وقيمة(Sig=0.000) بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$).

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = -0.092 + 0.910\ x$

وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على **صحة** الفرضية البديلة (الثانية) **(H_1)** التي تنص على أنه " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية وإدارة المخاطر بالوكالات البنكية عينة الدراسة " **ورفض** الفرضية الصفرية (الثانية) **(H_0)** التي

تنص على أنه" لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية وإدارة المخاطر بالوكالات البنكية عينة الدراسة".

4.4.3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: ويتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين بعد مبدأ الاعتراف بدور وحقوق أصحاب المصالح كمتغير مستقل على محور ادارة المخاطر كمتغير تابع، وذلك وفقا لما يلي:

الجدول رقم 15: نتائج الانحدار البسيط لمبدأ الاعتراف بدور وحقوق أصحاب المصالح على إدارة المخاطر.

النموذج Model	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 *R-Square*	معامل التحديد المصحح *Adjusted R Square*	الخطأ المعياري المقدر *Std. Error of the Estimate*
3	0.967^{α}	0.936	0.933	0.184

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال الجدول رقم (15) تشير النتائج أن معامل الارتباط (R) قد بلغت قيمته (0.967)، وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط موجبة قريبة من المتوسط بين مبدأ الاعتراف بدور وحقوق أصحاب المصالح (البعد الثالث للمتغير المستقل) وإدارة المخاطر (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (0.936) وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر (93.6%) من التباين، وبعبارة أخرى أن (93.6%) من التغيرات في الاعتراف بدور وحقوق أصحاب المصالح تعزى إلى آليات إدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة، والباقي (6.4 %) تعزى إلى عوامل أخرى تؤثر على قيمة أداء ادارة المخاطر في الوكالات المبحوثة.

الجدول رقم 16: نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحية نموذج الفرضية الثالثة.

مصدر التباين	*مجموع المربعات*	*درجات الحرية*	*متوسط المربعات*	*قيمة F المحسوبة*	*مستوى الدلالة Sig*
الانحدار	13.784	1	13.784		
الخطأ	0.947	28	0.034	407.338	0.000^{b}
المجموع الكلي	14.731	29			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال الجدول رقم (16) الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة حيث تم حساب قيمة (F) وقيمة مستوى الدلالة (Sig) اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الثالثة، فالملاحظ من نتائج جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F = 407.338) ومستوى الدلالة (Sig= 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الثالثة.

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

جدول رقم 17: نتائج الانحدار البسيط لبعد مبدأ الاعتراف بدور وحقوق أصحاب المصالح على محور ادارة المخاطر.

النموذج Model		Unstandardized Coefficients المعاملات غير المعيارية		Standardized Coefficients المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة (Sig)
		B معاملات المتغيرات	Std. Error الخطأ المعياري	Beta		
3	الثابت	-0.193	0.109		-1.773	0.087
	دور أصحاب المصالح	0.852	0.042	0.967	20.183	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

- من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن {(B_1=0.852)و (B_0=−0.193)} وهذه النتائج تدل على أنه بالنسبة لإدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته (B_0=−0.193) في حالة عدم تطبيق الوكالات لمبدأ الاعتراف بدور وحقوق أصحاب المصالح، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة (B_1=0.852) وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بوجود إطار فعال للحوكمة في الوكالات عينة الدراسة بدرجة واحدة (1) يؤدي ذلك إلى زيادة أليات إدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة بقيمة (0.852).

- وبالنسبة: لمعنوية معلمات معادلة الانحدار البسيط (B_1وB_0) تعتمدان على قيم (Sig) واختبار (T). ومن نتائج الجدول (17) نلاحظ أن قيمة اختبار (T=−1.773) وقيمة (Sig=0.087) بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أما قيمة اختبار (T=20.183) وقيمة (Sig=0.000) بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha \leq 0.05$).

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = -0.193 + 0.852\ x$

ومن تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على **صحة** الفرضية البديلة (الثالثة) **(H_1)** التي تنص على أنه " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ الاعتراف بدور وحقوق أصحاب المصالح وإدارة المخاطر بالوكالات البنكية عينة الدراسة" **ورفض** الفرضية الصفرية (الثالثة) **(H_0)** التي تنص على أنه" لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ الاعتراف بدور وحقوق أصحاب المصالح وإدارة المخاطر بالوكالات البنكية عينة الدراسة".

5.4.3 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: ويتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين بعد مبدأ الإفصاح والشفافية كمتغير مستقل على محور ادارة المخاطر كمتغير تابع، وهذا ما تبينه نتائج الجدول الموالي:

الجدول رقم 18: نتائج الانحدار البسيط لمبدأ الإفصاح والشفافية على إدارة المخاطر.

النموذج **Model**	معامل الارتباط **R**	معامل التحديد R^2 ***R-Square***	معامل التحديد المصحح ***Adjusted R Square***	الخطأ المعياري المقدر ***Std. Error of the Estimate***
4	**0.861**[α]	**0.742**	**0.733**	**0.368**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

تشير النتائج إلى أن معامل الارتباط (R) قد بلغت قيمته (0.861)، وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط موجبة قريبة من المتوسط بين مبدأ الإفصاح والشفافية (البعد الرابع للمتغير المستقل) وإدارة المخاطر (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (0.742) وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر (74.2%) من التباين، أي أن (74.2%) من التغيرات في الإفصاح والشفافية تعزى إلى آليات إدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة، والباقي (25.8 %) تعزى إلى عوامل أخرى تؤثر على قيمة أداء ادارة المخاطر في الوكالات المبحوثة. ويرجع هذا إلى أن الوكالات البنكية المبحوثة تقوم في بعض الأحيان بالإفصاح والشفافية عن المعلومات ونشرها للمستفيدين.

الجدول رقم 19: نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحية نموذج الفرضية الرابعة.

مصدر التباين	***مجموع المربعات***	***درجات الحرية***	***متوسط المربعات***	***قيمة F المحسوبة***	***مستوى الدلالة Sig***
الانحدار	**10.930**	**1**	**10.930**		
الخطأ	**3.802**	**28**	**0.136**	**80.499**	**0.000**[b]
المجموع الكلي	**14.731**	**29**			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال الجدول رقم (19) الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة حيث تم حساب قيمة (F) وقيمة مستوى الدلالة (Sig) اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الرابعة، فالملاحظ من نتائج جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F = 80.499) ومستوى الدلالة (Sig= 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرابعة.

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

جدول رقم 20: نتائج الانحدار البسيط لبعد مبدأ الإفصاح والشفافية على محور ادارة المخاطر.

النموذج Model		Unstandardized Coefficients المعاملات غير المعيارية		Standardized Coefficients المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة (Sig)
		B معاملات المتغيرات	Std. Error الخطأ المعياري	Beta		
4	الثابت	-0.081	0.231		-0.350	0.729
	الافصاح والشفافية	0.849	0.095	0.861	8.972	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

- من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن {(B_1=0.849)و (B_0=−0.081)} وهذه النتائج تدل على أنه بالنسبة لإدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته (B_0=−0.081) في حالة عدم تطبيق الوكالات لمبدأ الافصاح والشفافية، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة (B_1=0.849) وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بالإفصاح والشفافية في الوكالات عينة الدراسة بدرجة واحدة (1) يؤدي ذلك إلى زيادة أليات إدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة بقيمة (0.849).

- وبالنسبة: لمعنوية معلمات معادلة الانحدار البسيط (B_1وB_0) تعتمدان على قيم (Sig) واختبار (T). ومن نتائج الجدول (17) نلاحظ أن قيمة اختبار (T=−0.350) وقيمة (Sig=0.729) بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أما قيمة اختبار (T=8.972) وقيمة (Sig=0.000) بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha \leq 0.05$).

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = -0.081 + 0.849\ x$

وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على **صحة** الفرضية البديلة (الرابعة) **(H_1)** التي تنص على أنه "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ الإفصاح والشفافية وإدارة المخاطر بالوكالات البنكية عينة الدراسة" **ورفض** الفرضية الصفرية (الرابعة) **(H_0)** التي تنص على أنه" لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ الإفصاح والشفافية وإدارة المخاطر بالوكالات البنكية عينة الدراسة".

6.4.3 اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: ويتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين بعد مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كمتغير مستقل على محور ادارة المخاطر كمتغير تابع، وهذا ما تبينه نتائج الجدول الموالي:

الجدول رقم 21: نتائج الانحدار البسيط لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على إدارة المخاطر.

النموذج **Model**	معامل الارتباط **R**	معامل التحديد R^2 ***R-Square***	معامل التحديد المصحح ***Adjusted R Square***	الخطأ المعياري المقدر ***Std. Error of the Estimate***
5	**0.861**[α]	**0.742**	**0.733**	**0.368**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

تشير النتائج إلى أن معامل الارتباط (R) قد بلغت قيمته (0.861)، وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط موجبة قريبة من المتوسط بين مبدأ الإفصاح والشفافية (البعد الخامس للمتغير المستقل) وإدارة المخاطر (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (0.742) وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر (74.2%) من التباين، أي أن (74.2%) من التغيرات في مسؤوليات مجلس الإدارة تعزى إلى آليات إدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة، والباقي (25.8 %) تعزى إلى عوامل أخرى تؤثر على قيمة أداء ادارة المخاطر في الوكالات المبحوثة. ويرجع هذا حسب رأينا إلى أن الوكالات المبحوثة يعتبر فيها دور مجلس الإدارة غير مفعل بطريقة جيدة وهذا راجع إلى أن المسؤولين والموظفين لا يلتزمون باللوائح والقوانين المعمول بها قانونا.

الجدول رقم 22: نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحية نموذج الفرضية الخامسة.

مصدر التباين	***مجموع المربعات***	***درجات الحرية***	***متوسط المربعات***	***قيمة F المحسوبة***	***مستوى الدلالة Sig***
الانحدار	**10.930**	**1**	**10.930**		
الخطأ	**3.802**	**28**	**0.136**	**80.499**	**0.000**[b]
المجموع الكلي	**14.731**	**29**			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال الجدول رقم (22) الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة حيث تم حساب قيمة (F) وقيمة مستوى الدلالة (Sig) اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الرابعة، فالملاحظ من نتائج جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F = 80.499) ومستوى الدلالة (Sig= 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرابعة.

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

جدول رقم 23: نتائج الانحدار البسيط لبعد مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على محور ادارة المخاطر.

النموذج Model		Unstandardized Coefficients المعاملات غير المعيارية		Standardized Coefficients المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة (Sig)
		B معاملات المتغيرات	Std. Error الخطأ المعياري	Beta		
5	الثابت	-0.081	0.231		-0.350	0.729
	مسؤوليات مجلس الإدارة	0.849	0.095	0.861	8.972	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يمتل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

- من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن {(B_1=0.849)و (B_0=−0.081)} وهذه النتائج تدل على أنه بالنسبة لإدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته (B_0=−0.081) في حالة عدم تطبيق الوكالات لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة (B_1=0.849) وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بمسؤوليات مجلس الإدارة في الوكالات عينة الدراسة بدرجة واحدة (1) يؤدي ذلك إلى زيادة أليات إدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة بقيمة (0.849).

- وبالنسبة: لمعنوية معلمات معادلة الانحدار البسيط (B_1وB_0) تعتمدان على قيم (Sig) واختبار (T). ومن نتائج الجدول (17) نلاحظ أن قيمة اختبار (T=−0.350) وقيمة (Sig=0.729) بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أما قيمة اختبار (T=8.972) وقيمة (Sig=0.000) بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha \leq 0.05$).

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = -0.081 + 0.849\ x$

وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على **صحة** الفرضية البديلة (الخامسة) **(H_1)** التي تنص على أنه " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وإدارة المخاطر بالوكالات البنكية عينة الدراسة" **ورفض** الفرضية الصفرية (الخامسة) **(H_0)** التي تنص على أنه" لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وإدارة المخاطر بالوكالات البنكية عينة الدراسة".

7.4.3 اختبار الفرضية الرئيسية: والتي تنص على أنه": يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر للوكالات البنكية محل الدراسة (BNA, CPA, CNEP) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)". حيث يتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين مبادئ الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل وادارة المخاطر كمتغير تابع، وذلك من خلال الجداول التالية:

جدول رقم 24: نتائج الانحدار المتعدد لأبعاد مبادئ الحوكمة المصرفية على محور إدارة المخاطر في الوكالات.

النموذج Model	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 *R-Square*	معامل التحديد المصحح *Adjusted R Square*	الخطأ المعياري المقدر *Std. Error of the Estimate*
1	0.971[a]	0.943	0.941	0.173

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

تشير النتائج إلى أن معامل الارتباط (R) قد بلغت قيمته (0.971)، وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين مبادئ الحوكمة (المتغير المستقل) وإدارة المخاطر (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (0.943) وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر (94.3%) من التباين، أي أن (94.3%) من التغيرات في تطبيق مبادئ الحوكمة تعزى إلى آليات إدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة، والباقي (5.7%) تعزى إلى عوامل أخرى.

الجدول رقم 25: نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحية نموذج الفرضية الرئيسية.

مصدر التباين	*مجموع المربعات*	*درجات الحرية*	*متوسط المربعات*	*قيمة F المحسوبة*	*مستوى الدلالة Sig*
الانحدار	13.894	1	13.894		
الخطأ	0.837	28	0.030	464.577	0.000[b]
المجموع الكلي	14.731	29			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يبين لنا الجدول صلاحية النموذج للدراسة حيث تم حساب قيمة (F) وقيمة مستوى الدلالة (Sig) اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة، ومن نتائج الجدول نلاحظ أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الرئيسية، إذ أن قيمة (F=464.577) ومستوى الدلالة (Sig= 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية.

جدول رقم 26: نتائج الانحدار البسيط لأبعاد مبادئ الحوكمة على محور ادارة المخاطر.

النموذج Model		Unstandardized Coefficients المعاملات غير المعيارية		Standardized Coefficients المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة (Sig)
		B معاملات المتغيرات	Std. Error الخطأ المعياري	Beta		
1	الثابت	-0.211	0.103		-2.050	0.050
	مسؤوليات مجلس الإدارة	0.932	0.043	0.971	21.554	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

يمتل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

- من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن {(B_1=0.932)و (B_0=−0.211)} وهذه النتائج تدل على أنه بالنسبة لإدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته (B_0=−0.211) في حالة عدم تطبيق الوكالات لمبادئ الحوكمة المصرفية، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة (B_1=0.932) وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في الوكالات عينة الدراسة بدرجة واحدة (1) يؤدي ذلك إلى زيادة أليات إدارة المخاطر في الوكالات المبحوثة بقيمة (0.932).

- وبالنسبة: لمعنوية معلمات معادلة الانحدار البسيط (B_1وB_0) تعتمدان على قيم (Sig) واختبار (T). ومن نتائج الجدول (26) نلاحظ أن قيمة اختبار (−2.050) وقيمة (Sig= 0.050) بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أما قيمة اختبار (T=21.554) وقيمة (Sig=0.000) بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha \leq 0.05$).

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = -0.211 + 0.932\ x$

وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على **صحة** الفرضية البديلة (الرئيسية) **(H_1)** التي تنص على أنه " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر بالوكالات البنكية عينة الدراسة" **ورفض** الفرضية الصفرية (الرئيسية) **(H_0)** التي تنص على أنه" لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر بالوكالات البنكية عينة الدراسة".

4. خاتمـة:

لقد أصبح تطور القطاع البنكي ومتانة أوضاعه معيارً للحكم على سلامة الاقتصاد وقدرته على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية. ولمقابلة هذا التطور الهائل في الصناعة المصرفية وخاصة المخاطر المرتبطة بها، أصبح من الضروري الاهتمام بمفهوم الحوكمة المصرفية باعتبارها أداة رئيسية تهدف إلى التنظيم الجيد والإشراف الفعال على جميع أنشطة البنك، حيث بات من الواضح أن مبادئ الحوكمة المصرفية الهدف من تطبيقها هو تقليل المخاطر البنكية وتحسين الأداء للبنوك التجارية.

وبناء على ما سبق ذكره، يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

- أصبح تطبيق الحوكمة في البنوك ضرورة حتمية حتى تستطيع المنافسة وتحافظ على استمراريتها ومكانتها؛

- تتطلب الحوكمة تحقيق قدر كبير من الإفصاح والشفافية في العمليات من ناحية المحاسبة والمراجعة لمختلف الأنشطة الإدارية لتجنب الفساد وسوء التسيير الذي يؤدي إلى إهدار موارد البنك والى إضعاف قدرته التنافسية؛

- تكتسي الحوكمة المصرفية أهمية بالغة في إدارة المخاطر البنكية حيث يؤدي التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة إلى حسن إدارة المخاطر وضبطها والتحكم فيها وبالتالي تقليلها إلى أدنى حد ممكن؛

- أجمع أفراد العينة على أن الوكالات البنكية محل الدراسة تحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة وذلك من خلال توفر إطار تنظيمي وقانوني يضبط مختلف أعمال المؤسسة، حيث أنها تعتمد في أداء مهامها على لوائح وتعليمات تستند إلى قوانين الوظيفة العمومية السارية المفعول.

- أظهرت النتائج أن اتجاهات أفراد العينة نحو محور تقليل المخاطر كانت ايجابية بدرجة كبيرة مما يدل على أهمية تقليل المخاطر وادارتها بالنسبة للبنوك والأف ا رد العاملين فيها؛
- إن تطبيق الوكالات البنكية محل الدراسة إلى حد مقبول لمبادئ الحوكمة كان لها تأثيرها على إدارة المخاطر خاصة البعد الأول والرابع والخامس، أما البعدين الثاني والثالث فلم يكن لهما تأثير على المخاطر؛
- وجود إدارة جيد للمخاطر في الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة والذي يؤكده الانخفاض المستمر لمستوى المخاطر من فترة لأخرى؛

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، ومن خلال ما تم عرضه في الجانب النظري والتطبيقي في هذه الدراسة، والذي تم الحصول عليه من واقع التحليل الاحصائي للبيانات، تم الخروج بمجموعة من التوصيات والمتمثلة في:

- تعزيز إجراءات الرقابة والتدقيق بالنسبة للبنوك التجارية، ذلك أنها تعتبر بمثابة إنذار سابق للمخاطر والأزمات، مما يتيح التصدي والاستعداد لهذا الوضع في الوقت المناسب؛
- أن يولي بنك الجزائر اهتماما خاصا بتشجيع البنوك على تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية فيها، وأن تبادر إلى إصدار دليل القواعد الأساسية للحوكمة المصرفية يساهم في تشجيع البنوك على التطبيق الأمثل والفعال لمبادئ الحوكمة وبما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية والتشريعية الجزائرية؛
- التوجه نحو زيادة الوعي داخل الإدارة العليا وعلى المستويات المختلفة بأهمية مفهوم الحوكمة، واعتبرها عنصرا مهما لتحسين الأداء وأداة فعالة لإدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة والمساهمين على حد سواء؛
- تهيئة البيئة الملائمة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية من خلال تطوير التشريعات واعداد الأطر القانونية والرقابية اللازمة لتطبيقها وفقا لأفضل الممارسات الدولية.

المراجع

أحمد محمد مصبح. (2012). إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك العاملة في فلسطين وفق مستجدات اتفاقية بازل. *رسالة ماجستير تخصص المحاسبة والتمويل*. فلسطين: الجامعة الاسلامية.

حاكم محسن الربيعي، و حمد عبد الحسين راضي. (2013). *حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة*. عمان الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

حمزة محمد دودين. (2010). *التحليل الاحصائي المتقدم للبيانات باستخدام spss*. عمان: دار المسيرة.

زبير عياش. (2012). تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية أم البواقي. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي الجزائر: جامعة ام البواقي.

عبد الرزاق حبار. (2009). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال إفريقيا. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* (العدد 7)، 80.

عبد القادر بريش. (2006). قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الاشارة إلى حالة الجزائر. *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي*(العدد 1)، 7.

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

علاء فرحان طالب، وإيمان شيحان المشهداني. (2011). *الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف*. عمان الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

محمد مصطفى سليمان. (2008). *حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

محمد مصطفى سليمان. (2009). *دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري دراسة مقارنة* . الإسكندرية: الدار الجامعية.

نبيل حشاد. (2005). *دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية*. بيروت: اتحاد المصارف العربية.

Bessis, J. (1995). *Gestion des risques et gestion actif-passif des banques.* paris: Dalloz.

charles, p. (1999). *economie et bancaires.* paris: pupion dunod.

Lamarque, E. (2003). *Gestion bancaire node et pearson collection dirigée par jérom caby.* paris: éducation France.

THE ROLE OF BANKING GOVERNANCE IN MANAGING AND REDUCING RISKS IN BANKING INSTITUTION. CASE STUDY OF A SAMPLE OF BANKING AGENCIES IN OUM EL BOUAGHI.

Mohammed Karim GUERROUF[a★], Hanane KHENTOUCHE[b]

a. Guerrouf.karim@univ-oeb.dz, Oum el Bouaghi University, Algeria.
b. hkhentou17@gmail.com. Oum el Bouaghi University, Algeria.

Received date: 12/ 04/2020, Accepted date: 11/ 04/2020, online publication date: 31/ 10/2020

ABSTRACT

This study aims to identify the system of banking governance and its principles and the extent of banks 'commitment to these principles, in aim to help it to develop banking risk management. Analytical descriptive approach applied to cover the theoretical basis of the study, and inductive in the applied side to test the application of the governance principles in the development of banking risk management. The study relied on a questionnaire that included two axis. The first axis for governance principles and the second axis for risk management, using Likart's five-point scale. To test the hypotheses, many statistical methods were used, such as simple regression coefficients and the Cronbach's Alpha coefficient, to measure the reliability of the questionnaire. This study concluded that the respondents consider that the banking agencies in question are concerned with all principles of banking governance because all principles have achieved significant results.

Keyword: Banking Governance, Banking institutions, Risk Management.

JEL Code: G21 ،G32 ،G34.

★ **Corresponding Author:** Mohammed Karim GUERROUF, Guerrouf.karim@univ-oeb.dz.